مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تـراجـعُ دورِ المـرأة التونسية في الحيـاة السياسيـة بعد الثـورة: (2011 - 2013).

آلاء عبدالله روح الدين - وفاء عدنان العرادي

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٤٩ - العدد ٤

٢٠٢١

Doi: 10.34120/0080-049-004-002

The Decline of Women's Political Role in Tunisia Post the Revolution (2011-2013)

Alaa A. Rouh Aldeen
Wafaa A. Alaradi

Abstract:

Objective: This paper tackles the variables and factors that affected the decline of women's representation both in parliament and the government after ousting Bin Ali, the former president, from power. It also, sheds light on the political struggle faced by Tunisian women during the Revolution of 17th of December, to ensure women's political and social rights in light of the principles of equality stipulated by democratic laws. **Methodology:** The paper used the descriptive method to analyze the women's case in Tunisia based on five major theories: the transitional theory, the feminist theory, the role theory, the cultural theory, and the structural theory. **Results:** the study showed that both feminist and role theories focused on the role of Tunisian women in the revolution, whereas the cultural and structural theories focused on the major factors that hindered the attainment of political rights for women in Tunisia. The transitional theory was considered the corner stone for diagnosing the status of Tunisian women prior and post the revolution. **Conclusion:** The study concluded that the success of the Tunisian revolution was not in the interest of women's rights, but rather, marginalization continued to haunt their rights in all fields and at all levels. Moreover, synthesizing all previous theories will provide a better understanding and diagnosis of the Tunisian women's case post the revolution.

Keywords: Women, Politics, Tunisia, Revolution, Political, Social, Civil Rights, Citizenship, Transition, Democratization

تراجعُ دورِ المرأة التونسية
في الحياة السياسية بعد الثورة: (2011 - 2013)

آلاء عبدالله روح الدين*

وفاء عدنان العرادي**

ملخص:

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأبعاد والمتغيرات التي سببت تراجع الدورِ السياسي للمرأةِ التونسية، من ناحية التمثيلين: البرلماني والوزاري، بعد سقوطِ نظامِ زين العابدين، كما تسلط الضوء على مسيرةِ النضالِ التي خاضتْها المرأةُ التونسية إلى جانبِ الرجلِ إبانَ ثورةِ 17 ديسمبر2010، لأجلِ ضمانِ حقوقِها السياسية والاجتماعية، في ظلّ مبادئ المساواةِ التي تنصُّ عليها القوانينُ الديمقراطية. **المنهجية:** جرى اعتماد المنهج الوصفي لدراسة الحالة التونسية؛ وذلك استناداً إلى خمس نظريات، هي: نظرية الانتقال، والنظرية النسوية، ونظرية الدور، والنظرية الثقافية، والنظرية البنيوية. **النتائج:** توصلت نتائج الدراسة إلى أن النظريتين: النسوية والدور، تركزان على دور المرأة التونسية في الثورة، وأسباب خوضها لها، بينما تتمحور النظريتان: الثقافية والبنيوية، حول أبرز العوامل التي تعرقل الحقوق السياسية للمرأة بعد الثورة التونسية، في حين كانت نظرية الانتقال حجر الأساس لتشخيص حالة المواطنة التونسية قبل الثورة وبعدها. **الخلاصة:** خلصت الدراسة إلى أن نجاح الثورةِ التونسية لم ينصبَّ في صالحِ حقوقِ المرأة، بل استمرَّ التهميشُ يلازمُ حقوقَها بجميع المجالاتِ وعلى جميع الصُّعد، كما أن شمولية الإطار النظري من شأنها أن ترفع سقف فهم حالة المرأة التونسية وتشخيصها، بالإضافة إلى تراجع دورها بعد الثورة.

المصطلحات الأساسية: المرأة، السياسة، تونس، الثورة، الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية، المواطنة، الانتقال، الدمقرطة.

(*) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

(**) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. w.alaradi@ku.edu.kw

المقدمة:

تعتبر الحقوق السياسية للمرأة في أي مجتمع قضية محورية، كما يصبح مؤشرُ مشاركتها السياسية معياراً لمدى تقدم المجتمع واستقراره، وركيزة أساسية لقياس الديمقراطية فيه؛ حيث تتحقق حالة التوازن في الدولة وفقاً لمدى إتاحتها لجميع الإمكانات؛ لأجل تفعيل دور المشاركة السياسية أمام جميع فئات المجتمع؛ باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان.

وقفت المرأة التونسية إلى جانب الرجل في ثورة 17 ديسمبر 2010، واتسمت مشاركتها بالحضور والفاعلية في الدفع باتجاه إسقاط نظام زين العابدين بن علي، والدعوة لبناء نظام ديمقراطي حقيقي قائم على أسس الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز، كما اجتهدت المرأة في تونس في سبيل القيام بإصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وعملت على إصدار قوانين حقوق المرأة، ومشاركتها السياسية في مواقع صنع القرار على مستوى مؤسسات الدولة كافة، والمطالبة بمشاطرة الرجل مسؤوليةَ تعديل التشريعات والقوانين بهدف تفعيل الدور السياسي للمرأة وتعزيز مشاركتها.

غير أن ما حققته المرأة التونسية في هذا الإطار لم يكن بالمستوى المطلوب؛ حيث جاءت المشاركة السياسية للمرأة التونسية بعد الثورة أقل مما كان متوقعاً، ولم يتطور تمثيلها ومشاركتها السياسية في إطار مرحلة الانتقال الديمقراطي مقارنةً بالفترة التي سبقتها.

وبناءً على ذلك؛ تهدف هذه الدراسة إلى رصد الوضع السياسي للمرأة التونسية خلال الفترة ما بين عامي 2011–2013، والتغيرات التي طرأت عليها، ثم توضيح التحديات التي تسببت بوصولها إلى هذا الوضع السياسي؛ حيث شهدت الفترة الزمنية المحددة في هذه الدراسة العديد من التحولات السياسية التي أثرت على دور المرأة التونسية في جميع المجالات، وكان أبرزَها تصدر التيار الإسلامي المتمثل بحزب حركة النهضة المشهدَ السياسي، وذلك من خلال فوزه بالانتخابات التشريعية عام 2011، حتى عام 2013؛ لذلك جرى التركيز على هذه الفترة دون

غيرها، لاسيما أن الانتخابات التشريعية التونسية التي أجريت عام 2014، شهدت تحولات بالممارسات السياسية في تونس، وبخاصة بعد تراجع حزب النهضة ذي المرجعية الإسلامية، مقابل صعود حزب نداء تونس، الذي يمثل الأيديولوجية العلمانية، بقيادة قائد السبسي.

تتناول الدراسة أربعة محاور أساسية (ستتم مناقشتها في الإطار التحليلي)، تتمثل في:

المحور الأول: دور المرأة التونسية في الثورة.

المحور الثاني: أسباب خوض المرأة التونسية للثورة.

المحور الثالث: نتائج الثورة التونسية.

المحور الرابع: العوامل المعرقلة لحقوق المرأة السياسية بعد الثورة التونسية.

المشكلة البحثية:

ما الأبعاد و المتغيرات التي تسببت في تراجعِ الدورِ السياسي للمرأةِ التونسية من ناحيةِ التمثيلين: البرلماني، والوزاري، إثرَ ثورة 17 ديسمبر 2010؟

وما مسببات محدودية دورها السياسي، والآخر الريادي مقابل دور الرجلِ في الحياةِ السياسية والمهمة القيادية ؟

للوصول إلى النتائج التي تسعى الدراسة إليها، تتفرع الإشكالية بدورها إلى أسئلة فرعية:

أسئلة الدراسة:

1- ما الأسبابُ التي دفعت المرأةَ التونسية إلى خوضِ الثورة ؟

2- ما الدورُ الذي قامت به المرأةُ التونسية في أثناء الثورة ؟

3- لماذا تمَّ تهميشُ المرأةِ التونسية سياسياً، وزادت نسبةُ تراجعِ تمثيلها على المستويين: البرلماني، والحكومي بعد الثورة، على الرغم من الدورِ السياسيّ الذي قامت به في أثناء فَترةِ الثورة، وساعد على سقوطِ النظامِ غيرِ الديمقراطي؟

4- ما أبرز العواملِ التي سببت انتكاسة حقوقِ المرأةِ التونسية، والنتائج التي طالتها بعد الثورة ؟

5 - ما تأثير الانتقال الديمقراطي على تطور المشاركة السياسية للمواطنة التونسية بعد الثورة ؟

للإجابة عن الإشكالية، وما يتفرع عنها من تساؤلات فرعية، نلاحظ أن الدراسة تنطوي على فرضين على النحو الآتي:

الفرض الأول: كلما عملت الدولة التونسية بمضمون القوانين التي تُمَكّنُ المرأةَ سياسياً وقيادياً، وتساويها مع الرجل في الحقوق والواجبات، فإن ذلك سوف يعزز نشاطها السياسي، ويكرس الديمقراطية التشاركية.

الفرض الثاني: كلما تعددت أشكال الممارسة السياسية للمرأة التونسية، زاد حجم مشاركتها الفعلية في الساحة السياسية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تسهم في توفير مرجع للمهتمين بقضية تراجع الدور السياسي للمرأة التونسية بعد ثورة 17 ديسمبر 2010 (على الرغم من حداثة التجربة)؛ حيث ترتبط قضية المشاركة السياسية للمرأة ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية؛ لتعزز مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، فتسهم في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمواطن في رسم السياسات، وإدارة الشؤون العامة للدولة.

الأهمية العملية: يتناول هذه الدراسة التحديات والمعوقات التي تسببت في زيادة التهميش السياسي للمرأة التونسية بعد الثورة. إن التمثيل السياسي للمواطنة التونسية لم يتوافق مع التطورات الديمقراطية الأخيرة؛ ومن ثم ستفيد نتائج هذه الدراسة في وضع الإستراتيجيات العامة لتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية.

أهداف الدراسة:

1- توضيحُ الأدوارِ النضالية المتعددة التي قامت بها المرأةُ التونسية في ثورة 17 ديسمبر، ولاسيما السياسية منها.

2- بحثُ العلاقةِ ما بين تراجعِ الدور السياسي للمرأة التونسية، ووصولِ الأحزابِ الإسلامية إلى السلطة.

3- كشفُ التحدياتِ والعقبات التي تسببت في تراجعِ المكانةِ السياسية للمرأة التونسية بعد الثورة.

4 - تشخيص الأسبابِ والعوامل التي تسببت في زيادة التهميشِ للمرأة وانتكاسةِ حقوقِها السياسية في تونس بعد الثورة.

5- تعرف طبيعة الثورة التونسية، وواقعها، وملامح أهدافها.

6 - إلقاء الضوء على أبرز آثار الثورة المترتبة على دور المرأة التونسية في مواطنتها السياسية.

تعاريف المفاهيم:

1- الفترة الانتقالية: عرفها أودونيل وشميتر بأنها: «المدة الزمنية الفاصلة بين نظام سياسي ونظام آخر» (أودونيل وشميتر، 2017: 29).

جرى الاعتماد على هذا التعريف للتحدث عن الفترة الانتقالية؛ وذلك لأهميتها في المشكلة البحثية من حيث الزمن؛ حيث إن نظام بن علي هو النظام السياسي السابق، والثورة تعتبر الأداة نحو النظام السياسي الجديد (الديمقراطي).

2- الدمقرطة/ التحول إلى الديمقراطية: عرفها أودونيل وشميتر بأنها: «العمليات حيث تنطبق قواعد وإجراءات المواطنة إما على المؤسسات السياسية... أو قضايا ومؤسسات لم تكن خاضعة قبلاً لمشاركة المواطنين» (أودونيل وشميتر، 2017: 32)، وقد جرى تحديد هذا المفهوم للتفريق بين التحول إلى الديمقراطية، وبين الديمقراطية الفعلية، وذلك من خلال التركيز على مفهوم المواطنة كمبدأ موجه للديمقراطية، وكمتطلب للنظام الجديد.

3 –الديمقراطية: عرَّفتها جون غروغل في كتاب الدمقرطة بأنها: «التحويلُ في النظام السياسي من غيرِ الديمقراطية إلى حكومة خاضعة للمساءلة والتمثيل» (غروغل، 2014: 3).

كما عرَّفها الرئيس الأمريكي إبراهام لنكولن: «الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب» (الباز، 2006: 196).

أما فيصل شطناوي؛ فيرى أن الديمقراطية: «معاملة الناس جميعاً على قدم المساواة، ومبدأ المساواة لا يقتضي أن تراعي سياسة الحكومة مصالح الناس على قدم المساواة فحسب، بل يجب أن تأخذ آراءهم في الحسبان على قدم المساواة» (شطناوي، 2004: 138).

لقد تعددت المفاهيم حول الديمقراطية، لكننا سنعتمد مفهوم فيصل شطناوي؛ لكونه ركز على مسألة المساواة التي تعتبر وفق مضمون الديمقراطية هدفاً أساسياً، يتوجب تحقيقه تجاه جميع المواطين، لاسيما أن حق المساواة جاء ضمن المطالب الأساسية التي نادت بها المرأة التونسية أثناء الثورة.

4– الثورة: عرَّف صامويل هنتنغتون الثورة في كتابه النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، بأنها: «تغييرٌ محلي، سريعٌ، أساسيٌّ وعنيفٌ في القيم والأساطير المسيطرة على المجتمع من خلال المؤسسات السياسية والبنية الاجتماعية، القيادة والأنشطة و السياسات الحكومية» (هنتنغترن، 1968: 175).

يتضح من هذا التعريف أن الهدف الأساسي من الثورة، عملية تغيير حقيقي للوضع القائم في جميع مؤسسات الدولة؛ ومن ثم، فإن هذا التعريف يسهم في معرفة التغييرات التي طالت حقوق المرأة التونسية بعد نجاح الثورة، وإطاحة نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، في 14 يناير 2011.

5– التمييزُ ضدَّ المرأة: بحسب ما عرَّفه المجلسُ الاقتصادي والاجتماعي التابعُ لهيئة الأمم المتحدة، هو: «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتمُّ على أساسِ الجنس، ويكونُ من آثارِه أو أغراضِه توهينُ أو إحباطُ الاعترافِ للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في

أي ميدان آخر، أو تمتعها بهذه الحقوق، أو ممارستها لها، بصرفِ النظر عن حالتها الزوجية، وعلى أساسِ المساواة بينها وبين الرجل» (إبراهيم، 2005: 4).

من خلال هذا التعريف يمكن القول: إن التمييز ضد المرأة له أشكال و جوانب متعددة، بناءً على ذلك فإن هذا التعريف يوضح أثر هذا التمييز على تراجع المشاركة السياسية للمواطنة التونسية بعد الثورة.

6 – الحرية والمساواة: على الصعيد النظري، تعرف المساواة بحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بأنها: «المساواةُ بين الرجل والمرأة في التمتعِ بحقوق الإنسان يجبُ أن تُفهم من جميع جوانبها، والضماناتُ المتعلقة بعدمِ التمييزِ، والمساواة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تنصُّ على المساواة قانوناً وفعلاً على السواء» (إبراهيم، 2005: 3).

كما ورد تعريفها لدى محمد يوسف علوان بأنها: «شرطٌ مسبقٌ للديمقراطية وللمزيد منها، وهي شرطٌ لا غنى عنه للحفاظِ على السلمِ الأهلي والعيشِ المشترك، ولاسيما في بعض البلاد العربية التي ابتليت بغياب ثقافةِ قَبولِ الآخر، والتي تعصف بها الصراعات والانقسامات من كل حدبٍ وصوب» (علوان، 2014: 97).

وفقاً للمفهومين السابقين، فإن تعزيز أوجه المساواة الكاملة والفعالة مبني على حظر التمييز بين الرجل والمرأة في جميع الممارسات التي ينظمها قانون الدولة لضمان عملية بناء الديمقراطية.

وعلى الصعيد الإجرائي، يعرف أودونيل الحرية بأنها: «قدرة الفرد على التصرف بشكل مستقل دون خوف من وجود أي قيود أو عقوبات من قبل الدولة أو جماعة أخرى في المجتمع»؛ بينما يعرف المساواة بأنها: «المستوى المادي المشترك للأفراد في مجموعة أو مجتمع أو دولة» (أودونيل، 2017: 28).

جرى التطرق لهذين المفهومين بشكل مترابط؛ لما للمفهومين من علاقة وثيقة أحدهما بالآخر؛ فزيادة أحدهما قد تؤدي إلى تقويض الآخر؛ حيث إن رفع مستوى الحرية الفردية يؤثر على المساواة الجماعية، والعكس صحيح أيضاً؛ وفي الحالة

التونسية، لو طُبقَ مفهوم الحرية الفردية كما طرحه أودونيل، لشهد حالة متفاقمة من عدم المساواة؛ بسبب تفوق حرية الفرد على الرغبة الجماعية، وبناءً عليه؛ سيصبح مفهوم المساواة شاملاً للجانبين: الاقتصادي، والسياسي، وينعكس على اللامساواة السياسية للمرأة كأحد أشكالها.

7- الدور: هو «مجموعة من التفاعلات التي تهدف إلى أداء فعل معين أو إحداث أثر معين في ضوء عدد من الاعتبارات و المتغيرات، ويعبر الدور عما هو كائن ويجمع ما بين الوظيفة و السلطة و النفوذ» (ثابت، 1999: 36).

يلاحظ أن هذا المفهوم يركز الضوء على الأفعال التي يقدم عليها الشخص لتحقيق متطلباته وحقوقه باختلاف أنواعها، ومن ثم فإن هذا التعريف يسهم في معرفة الأدوار المترابطة التي أقدمت عليها المرأة التونسية بهدف تحقيق التكامل المؤسسي للمشاركة في إدارة شؤون الدولة، بما يتسم مع مصالحها.

كذلك، نرى أن مفهوم الدور يتطابق مع نظرية التواصل الثقافي، الذي بدوره يشير إلى توزيع الأدوار وتشريعها.

8- المشاركة السياسية: هي «ذلك الشكل من الممارسة السياسية، الذي يتيح للأفراد بلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة» (الخطيب، 1982: 18).

يتوضح من هذا التعريف أن عملية المشاركة السياسية في رسم سياسة الدولة تنتج عن مشاركة الشعب ككل (رجالاً ونساءً)، دون أي شكل من أشكال التمييز، لضمان صيانة حقوق المواطنين جميعاً والسماح لهم بتقرير مصالحهم.

9- الحقوق السياسية: هي «الحقوق التي تكون قاصرة على المواطنين فقط دون الأجانب، والجنسية هي معيار التمييز بين من تثبت لهم الحقوق السياسية، ومن لا تثبت لهم تلك الحقوق وهي تشمل حق الانتخاب والترشح، وحق تولي الوظائف العامة، وحق الحماية في الخارج» (إبراهيم، 2005: 283–284).

استناداً إلى ذلك التعريف، فإن المرأة التونسية لها امتياز التمتع بالحقوق السياسية، ويترتب على ذلك مشاركتها الرجل في ممارسة النشاط السياسي، وإدارة شؤون الدولة، باعتبارها مواطنة تحمل جنسية بلدها.

10- المواطَنة: يعرف باتريك أونيل المواطَنة بأنها: «علاقة الفرد بالدولة؛ بحيث يقسم الفرد بالولاء للدولة، والدولة بدورها توفر له منافع أو حقوقاً محددة» (أونيل، 2017: 77).

ضمن إطاره النظري، استُخدم هذا المصطلح للتعريف بالفوائد العائدة على الفرد نتيجة حصوله على المواطنة في الدولة، ومن أمثلة ذلك: التعليم والرعاية الصحية، كما يشتمل على التمتع بالحرية والمساواة بين أفرادها.

بناءً على التعريف السابق، سيجري استخدام مفهوم المواطنة بشكل تبادلي بين الرجل والمرأة؛ لتعزيز مفهوم المشاركة السياسية، ولأن الدراسة معنية بالجانب السياسي.

11- التهميش: هو استبعاد فئة محددة من المجتمع، بحيث لا تنتفع من مزايا المواطنة كاملة، استُخدم مصطلح التهميش لغايتين:

أولاً: الإشارة إلى المرأة كشريحة اجتماعية مهمشة على الصعيد السياسي في المجتمع التونسي.

ثانياً: توضيح مدى خطورة التهميش على المدى الطويل، وتأثيره على استقرار النظام السياسي، وذلك بسبب انتهاك ركن من أركان المواطنة.

12- الحياة السياسية: المقصود بها: «النشاطات السياسية المباشرة (الرسمية): تقلد منصب سياسي: عضوية الحزب، الترشح في الانتخابات، التصويت، والنشاطات غير المباشرة: عضوية في هيئات التطور و الترقية الاجتماعية» (السويدي، 1990: 176).

وفق هذا التعريف يمكن القول: إن مشاركة المرأة التونسية الرجلَ الحياةَ السياسية مرتبطٌ بمستوى النشاط السياسي المباشر، وذلك من خلال حصولها على المناصب القيادية والريادية التي تؤهلها ليكون لها دور أساسي في إدارة شؤون الدولة.

المنهجية المستخدمة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في دراسة مشكلة تراجع الدور السياسي للمرأة « المواطنة» التونسية بعد نجاح ثورة 17 ديسمبر 2010، من خلال دراسة أثر ثورة 17 ديسمبر ووصفه، وكذلك ما صحب الثورة من تغيرات على دور المرأة في تونس، للوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تساعد على معرفة التحديات التي أثرت على مسألة تراجع الدور السياسي للمرأة التونسية، وعدم تمكينها سياسياً من المشاركة في عملية صنع السياسات العامة للدولة، في ظل بروز مسار الانتقال الديمقراطي. (العزاوي، 2008: 98–105). جرى اعتماد هذا المنهج؛ نظراً لحداثة المشكلة؛ وذلك لمحاولة وصف الحالة التونسية، ثم تشخيص أبرز مشكلاتها، للاستفادة منها في أقاليم مختلفة ذات صلة.

الإطار النظري:

أولاً – الأدبيات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوعَ الدورِ السياسي للمرأة العربية بعدَ ثوراتِ الربيع العربي؛ فمنها ما سلط الضوء على أهمية تعزيز الدور السياسي للمرأة، ومنها ما تناول دراسة التحديات التي تعوق مشاركة المرأة سياسياً، وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

دراسة أشرف عوض علي وآخرين (2017)، وتناولت قضيةَ تمكينِ المرأة سياسياً وأهميةَ تعزيزِ دورِها فيما يتعلق بالقضايا المطروحة على الساحة السياسية، وذلك من خلالِ دراسةِ حالةِ المرأة في الجمهورية التونسية قبلَ ثورة 17 ديسمبر وبعدها، ودراسة نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية. ركزت هذه

الدراسة على الأوضاع السياسية للمرأة في عالمين مختلفين من النواحي السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وجاءت بهدف معالجة القضايا التي سببت تراجع الدور السياسي للمرأة التونسية، وذلك من خلال معرفة الأسباب التي ساندت المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكنتها من خوض الحياة السياسية؛ وبناءً على ذلك، جرى الاعتماد على هذه الدراسة في معرفة التحديات التي واجهت المرأة التونسية في أثناء عملها السياسي، بعد نجاح ثورة 17 ديسمبر، كما أسهمت في تحديد آليات التغلب عليها. ووفقاً لما سلف ذكره، توضح الدراسة العقبات التي واجهت المرأة التونسية خلال الفترة الانتقالية، لاسيما ما يتعلق بضعف دورها ومشاركتها في الشؤون السياسية ومراكز صناعة القرار.

دراسةُ أسماء محمد رجائي وآخرين (2018)، وألقت الضوءَ على قضيةِ مشاركةِ المرأةِ التونسية، والمرأة المصرية في عمليةِ صنعِ القراراتِ والسياساتِ العامة للدولة بعد نجاحِ الثورة، وفقَ المنهجِ الوصفي. وقد توصلت الدراسةُ إلى أنَّ المشاركةَ السياسية للمرأة التونسية بعد الثورة تُعدُّ ضئيلة، إلا أنها في الوقتِ ذاتِه تفوقت على مشاركةِ المرأة المصرية بعد الثورة؛ إذ إن التغيُّراتِ التي طرأت على حقوقِ المرأة السياسية بعد نجاحِ الثورتين: المصرية، والتونسية، لم تلبّ طموحاتِ حقوقِ المرأة في الوطن العربي. وتناولت هذه الدراسة وفق المنهج التحليلي الوصفي مسألة تأثير ثورات الربيع العربي على فاعلية دور المرأة السياسي في كل من مصر وتونس، وذلك من خلال التركيز على دور التشريعات والقوانين إزاء قضية تمكين المرأة سياسياً، ويلاحظ أن هناك تعمقاً في دراسة قضية الدور السياسي للمرأة التونسية بعد الثورة من جانب واحد، يتمثل في التشريعات التي جاءت بعد الثورة، وبناءً على ذلك يحاول الباحث من خلال دراسة تراجع دور المرأة التونسية في الحياة السياسية بعد الثورة تغطية الجوانب الأخرى المتعلقة بهذه المسألة.

دراسةُ ماجد عثمان وآخرين (2013)، وتشيرُ إلى أنَّ وضعَ المرأةِ المصرية على الصعيدين: السياسي والاجتماعي بعد الثورة، لم يشهدْ أيَّ تقدم أو تطور، بل بخلاف ذلك، حصل تراجعٌ في حقوقِها الوطنية، ولاسيما في المجالِ السياسي المتمثلِ في السلكين: القضائي، والبرلماني، وباتت سياسةُ اللامساواة بين الرجلِ

والمرأة تتصدر المسرح السياسي في مصرَ بعدَ ثورةِ 25 يناير، وازدادَ معدلُ تهميشِ المرأة إلى أن أصبحت خارجَ نطاقِ دائرةِ صانعي السياساتِ الداخلية للدولة. وتسهم الدراسة في الإلمام بموضوع تهميش دور المرأة العربية سياسياً بعد نجاح الثورات في بعض الدول، وتكوين خلفية عن النتائج التي يمكن أن تتوصل إليها الدراسة؛ حيث جرى الاعتماد على مضمون هذه الدراسة في محور نتائج الثورة التونسية من خلال ذكر المعلومات والحقائق التي تشير إلى مدى تراجع الدور السياسي للمرأة التونسية على الصعيد البرلماني.

أما دراسة «تراجع دور المرأة التونسية في الحياة السياسية بعد الثورة: (2011–2013)»؛ فهي تظهر أهمية كونها تناقش قضية تهميش الدور السياسي للمرأة التونسية بعد نجاح مؤشرات الديمقراطية التونسية، وهذا يساعد المختص وغير المختص في فهم الواقع السياسي للمرأة التونسية على نحو خاص.

وأجرى علي الدين هلال (2016)، دراسة أثبت من خلالِها أنَّ التغييرات الإصلاحية التي طالبت بها المرأةُ في مرحلة الثورة لم تتحققْ بالمستوى المطلوب، وظلت سياسةُ التهميشِ الاجتماعي والتمييزِ السياسي ضدَّ المرأة موجودة في أغلبِ الدول، إلا أن هناك تقدماً ضئيلاً طالَ حقوقَ المرأةِ العربية سياسياً في عددٍ من الدول (كما هو الحال في العراق استدلالاً). وقد ركزت الدراسة على سببين أساسيين لعدم حصول المرأة العربية على مطالبها السياسية بعد الثورة، ولاسيما العوامل السياسية والعوامل الاجتماعية التي أثرت على قضية تقليص دور المرأة العربية سياسياً، والاستمرار في تهميشها؛ لذا تم التركيز على أوجه التشابه بين العوامل التي تسببت في عرقلة حقوق المرأة العربية سياسياً بشكل عام، وعلى المرأة التونسية بشكل خاص، بعد التطورات والتغيرات الناتجة عن الثورة. وبناءً عليه؛ ستحدد العوامل الأخرى التي لم تتطرق إليها الدراسة؛ وذلك بغية معرفة المعوقات الأساسية التي اعترضت تطور الدور السياسي للمرأة التونسية بعد نجاح الثورة.

أما الدراسة التي قدمها مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (2015)؛ فقد أكدت دورَ المرأة المصرية الفعّال في المظاهرات، ونادت من خلالها بضرورةِ رحيل نظام حسني مبارك، وبناءً على ذلك نالت المرأة نصيباً كبيراً من المعاناةِ والظلم، لكنْ

على الرغم من ذلك، ظلت صامدةً في رفعِ مطالبِ المساواةِ التامة مع الرجل، وحقّها في مشاركةِ الرجل بصياغةِ الدستورِ الجديد لضمانِ حمايةِ حقوقِ المرأة، والحدّ من الاضطهادِ الذي تتعرضُ له. إلا أنَّ الطموحاتِ التي كانت المرأةُ المصرية تتطلعُ إلى إنجازها بعد الثورة لم تتحقق؛ حيث اقتصرتْ عضوية لجنة صياغةِ التعديلاتِ الدستورية على الرجل، وافتقرَ التطويرُ التشريعي إلى الجديةِ في التطبيق والتنفيذ على أرض الواقع.

وتبرز أهمية الدراسات السابقة في تعريف الباحث بضرورة التطرق إلى مسألة دور المرأة التونسية في إشعال فتيل الثورة، ومعرفة الآثار والنتائج لواقع مابعد الثورة على حقوقها ومتطلباتها؛ إذ إن هذه المحاور تضيف إلى هذه الدراسة قيمة جديدة، إلا أن مسألة الدوافع والأسباب التي أدت إلى خوض المرأة المصرية في الحراك الثوري شابها بعض القصور، ولم تحظَ بالبحث الكافي؛ حيث ركزت الدراسة بشكل كبير على حقوق المرأة في التشريع الإسلامي وقوانين الأحوال الشخصية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ركزت على دور المرأة المصرية في ثورة يناير ومرحلة ما بعد الثورة، ولسد هذه الفجوة سوف تتناول دراسة «تراجع دور المرأة التونسية في الحياة السياسية بعد الثورة: (2011–2013)» مسألة أسباب خوض المرأة التونسية الثورة بهدف الوصول إلى دراسة قادرة على أن تسهم في معرفة جديدة تثري الحقل العلمي.

ثانياً – التحليل النظري:

تعتمد هذه الدراسة على خمس نظريات لتشخيص حالة المرأة التونسية بعد الثورة وفهمها، وهذه النظريات، هي: نظرية الانتقال، والنظرية النسوية، ونظرية الدور، والنظرية الثقافية، والنظرية البنيوية؛ وكي يتم تشخيص المشكلة البحثية بشكل شامل ومتكامل للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة من هذه الدراسة سيتم ضم النظرية النسوية مع نظرية الدور؛ نظراً للتداخل في الإطار التحليلي بينهما، كما جرى ضم النظريتين: الثقافية والبنيوية، نظراً لتداخل العوامل المعرقلة لحقوق المرأة التونسية في هذه الدراسة، في حين جرى الاعتماد على نظرية الانتقال، باعتبارها حجر الأساس للمناقشة.

1- نظرية الانتقال:

تنقسم نظرية الانتقال إلى مرحلتين: الانتقال الأول المعني بالنظام السياسي، والانتقال الثاني المعني بالمجتمع والانخراط به.

أولاً- الانتقال الأول (النظام السياسي):

تركز نظرية الانتقال على ما يسمى بالنظام «غير المؤكد»؛ بسبب جهل الشعب «الثائرين» بشكل النظام الجديد الذي سيحل محل النظام السلطوي، ولفهم شكل النظام السياسي الجديد وتمحيصه، يجب على المجتمع:

1- التركيز على النظام الديمقراطي كهدف ومحاولة الوصول إليه.

2- فهم النظام غير المؤكد، الذي يتسم بمرحلية الانتقال.

3- دراسة النظام الراسخ – السلطوي القائم (أودونيل و شميتر، 2017).

عندما يتم تناول الفترة الانتقالية -بحسب ما تم تعريفها في قسم المفاهيم- يجب أن نولي اهتماماً بمجموعة قضايا محورية، من شأنها تحليل الواقع التونسي، وهي:

1- كيفية حل النظام السلطوي القائم وإنهائه.

2- كيفية إحلال نظام آخر، وما الأدوات لذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار خواص الفترة الانتقالية وإجراءاتها؛ فالشاهد في الأنظمة السلطوية، عند دلالة المراحل الانتقالية -سواء كانت ثورية أم غير ثورية- أن النظام السياسي السلطوي يقوم بمجموعة تعديلات للقواعد السياسية، وتوفير ضمانات شعبوية استئثاراً بالسلطة (Bueno De Mesquita, 2003).

إن الواقع التونسي – بحسب ما سيذكر من المشاركة السياسية للمرأة «المواطنة» التونسية قبل الثورة وبعدها، وإثبات ارتفاع نسبة المشاركة السياسية لها قبل الثورة وانخفاضها بعد ذلك – يعزز قضية تعديل القوانين والضمانات الشعبوية في المراحل الانتقالية ويؤكدها، وغالباً ما تكون منصبةً في مصلحة النظام السلطوي «البقاء في السلطة».

إن من أهم ركائز نظرية الانتقال: أ– التحرر، ب–الدمقرطة.

(أ) التحـرر: يعني «عمليـة إعـادة تعريـف وتـوسعـة الحقـوق» (أودونيـل وشميتر، 2017: 30)، ويعتبر بداية لانطلاق المرحلة الانتقالية، ويكون معنياً بالفرد والجماعة.

في هذه المرحلة يتم تقديم ضمانات تقليدية للفرد؛ مثل (المثول أمام المحكمة، المراسلات الخاصة، حرمة المنازل، حرية التنقل، وحق الدفاع عن النفس)، وأخرى للجماعة، مثل (التعبير عن معارضة أداء الحكومة وسياستها، ومراقبة وسائل الاتصال) (أودونيل وشميتر، 2017).

(ب) الدمقرطة: تقوم على مبدأ المواطنة وتفعيلها كبدء لمرحلة موجة الديمقراطية، وهنا تتضمن المرحلة الإصلاحات في المؤسسات السياسية، والمشاركات السياسية التي تشمل القيادات والمجتمع؛ من حيث تحسين المؤسسات التشريعية والتمثيل والتضمين السياسيين.

الشاهد النظري والواقعي يؤكد عدم ترافق العمليتين: «التحرر» و «الدمقرطة» خلال الفترة الانتقالية، وربما تكون إحداهما نتيجةً للأخرى، وربما يقودنا ذلك النقاش إلى «الديمقراطية الوصائية»، التي بدورها تعكس ديمقراطية شكلية خالية من المعايير الأساسية لقياس الديمقراطية، وهي: الشفافية، المحاسبة، وجود المعارضة السياسية، والمشاركة السياسية، ويكون التطبيق الوصائي شكلاً من أشكال السلطوية.

ثانياً – الانتقال الثاني (الانخراط في المجتمع):

إن الانتقال من نظام سياسي إلى آخر، وصولاً إلى الديمقراطية السياسية، لا يتم إلا بمعززات، ومبادئ أهمها المواطنة، ووجود مؤسسات اجتماعية تخضع للمجتمع المدني، والمطالبة بقدر من المساواة في الفرص والمنافع؛ ذلك الانتقال الثاني يتضمن: الديمقراطية السياسية للمجتمع، التي تأتي من أعلى السلم الهرمي القيادي، والديمقراطية الاجتماعية للشعب، التي تتضمن مزيداً من الحريات، والديمقراطية الاقتصادية، التي تتضمن المساواة الاقتصادية بين المواطنين.

إن التطبيق الإجرائي لهذا الإطار النظري في نظرية الانتقال، يشمل المرأة التونسية على مختلف الصُّعد القيادية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

اقترنت عملية الانتقال الديمقراطي بانتهاء حكم زين العابدين بن علي، إثر الثورة التي اندلعت في تونس، وأطاحت به في 14 يناير 2011، ومن جراء ذلك، بدأت بوادر عملية التحرر تظهر نتيجة التغييرات السياسية والاجتماعية التي أتاحت للشعب حرية التعبير عن الرأي والاختيار من خلال أول انتخابات عامة تصدرت نتائجها «حركة النهضة الإسلامية» بقيادة راشد الغنوشي، التي كانت محظورة في عهد النظام السابق؛ إلا أن مسار الدمقرطة لم يخلُ من التحديات التي أسهمت في تضييق نطاق اكتمال البناء الديمقراطي، والحد من العمليات الإصلاحية المتعلقة بحقوق المواطنة التونسية، وحالت دون تطور مشاركتها السياسية والقيادية.

2- النظرية النسوية / نظرية الدور:

تركزُ النظرية النسوية على أهميةِ مساواةِ المرأةِ مع الرجل في مختلفِ مجالاتِ الحياةِ العلمية والعملية، وتوضحُ النظريةُ أنَّ الحركةَ النسوية سعت بشكلٍ أساسيّ إلى تحقيقِ المساواةِ بين الرجلِ والمرأة في الحقوق والواجبات، وعدمِ ممارسةِ التمييزِ العنصريِ تجاهَ أيّ شكلٍ من أشكالِ حقوق المرأة (المساعد، 2000: 10).

كما توضح نظرية الدور، دور المرأة التونسية ومدى التمكين السياسي الذي حققته بعد نجاح الثورة، كون هذا المنهج يشير إلى أن التفاعل الاجتماعي يرتبط بوجود بعض الحقوق والواجبات المشتركة بين المتفاعلين في المواقف والأحداث المختلفة.

وسيتم تحليل هذا المنظور من خلال النقاط الآتية:

(أ) دور المرأة التونسية في الثورة.

(ب) أسباب خوض المرأة التونسية للثورة.

(ج) نتائج الثورة التونسية.

(أ) دورُ المرأة التونسية في الثورة:

خاضت المرأة التونسية بكل عزيمةٍ وإرادة ثورةً شعبية ضد نظام زين العابدين بن علي عام 2010، داعمةً حركاتِ التغيير ومطالبَ الشعب الديمقراطية، و لتتبنى الشعاراتِ الوطنية التي تنادي بالحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية، والإطاحة بنظام بن علي؛ لأجل وطن أقوى، ومستقبل أفضل.

استمرت المرأة في نضالها الوطني إلى جانب الرجل ضدَّ الاستبدادِ والظلم الواقعين على بعض الفئات الاجتماعية، ولا شك أن تفاعلَها مع الثوار ودعمَها لهم أبرزا دورَها السياسي الذي كان له أثرٌ بالغُ الوضوح في نجاح الثورة التونسية (فساطوي، 2018: 183–184).

كما استخدمت في تونس المقاومة عبر الحوار، والتوعية، والرد على الاستفزازات، والكتابة، والإدلاء بالشهادات عند التعرض للانتهاكات، ومنها أيضاً الانخراط في العمل داخل الجمعيات (النسوية) (قرامي، 2014: 116).

لم يقتصرْ دورُ المرأة التونسية على جانبٍ واحدٍ فقط، بل نشطت على المستويين: الداخلي والخارجي؛ فعلى الصعيد الداخلي، استخدمت مجموعة من النساء التونسيات، بمختلف أعمارهنَّ ومؤهلاتهنَّ العلمية، مواقعَ التواصلِ الاجتماعي لتنظيم الثورة وحشدِ الحَراكِ الشعبي فيها، موضحاتٍ جميعَ المطالبِ السياسية للثورة، إلى جانب المطالب الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، كما قامت المرأة بإسعافِ الجرحى من الرجال والنساء وتطبيبِهم، من جرّاء المواجهاتِ العنيفة بين الثوارِ وقواتِ الأمن، ودعمِهم في عدمِ الرضوخِ لضغوط النظام مهما كلّفَ الأمر (فساطوي، 2018: 183–184).

ويضاف إلى ما سبق نجاحها في تنظيم مظاهرات سلمية عبر جمعيات نسوية، أبرزها: جمعية النساء الديمقراطيات، وجمعية النساء التونسيات للبحث والتنمية (قرامي، 2014: 115).

أما على الصعيد الخارجي؛ فقد كان للمرأةِ التونسية دورٌ سياسيٌّ وآخر إعلاميٌّ واضحان؛ إذ اتجهت مجموعة من النساء التونسيات إلى كتابة تقاريرَ ترصدُ بدقة العملياتِ القمعية التي يواجهُها الثوارُ من قبل نظامِ بن علي، وتفضحُ الممارساتِ الوحشيةِ التي ارتكبها النظامُ بحق الثوار، وإجراء اتصالاتٍ متعددة مع القنوات الإخبارية في الوطن العربي، وثقت خلالها بالتسجيل والتصوير عمليات القمع والاعتقالات العشوائية للمتظاهرين من مواطنين ومواطنات على حد سواء، ليتم عرضها إعلامياً بوساطة القنوات التلفزيونية والصحف الإخبارية (رجائي وآخرون، 2018).

واجهت المواطنات في غمار الثورة حالاتٍ من العنفِ الممنهج من قبل عناصر النظام ومواليه؛ بدءاً من عمليات التحرش، ووصولاً إلى عمليات الاغتصاب الجماعي؛ كما تم سجن العديد من النساء المتظاهرات وضربهنَّ لإجبارهن على الاعتراف بالمعلومات التي من الممكن أن تدين أسماء بعضٍ من الثوار المطلوبين لقوى الأمن، ويسجل للتونسيات صمودهن إزاء تعسف النظام، وعدم الإدلاء بما يضر سير الثورة (علي وآخرون، 2017).

«تلقت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في يناير 2011 – استناداً إلى أحداث عنف النظام أثناء الثورة – شهاداتٍ بلغ بعضُها مستوىً غيرَ مسبوقٍ من البشاعة» (علي وآخرون، 2017).

لم تعرقل سلوكيات النظام استمرارية انخراط المرأة التونسية في العمليات الاحتجاجية ضدَّ النظام، ولتنتصر في الإسهام بتحقيق مطلب الثورة بالإطاحة بنظام بن علي ومغادرتِه الأراضي التونسية.

(ب) أسبابُ خوضِ المرأة التونسية للثورة:

تعددت أسباب خوض المرأة التونسية للثورة، واستمرارها في الاحتجاجات والمطالبات بإسقاطِ نظامِ بن علي، وتصدرت هذه الأسباب إشكالية انتشار الفساد المادي والإداري في مؤسسات الدولة، وتراجع جميع المناحي الاقتصادية والسياسية؛ فانعكس هذا التقاعس من خلال ظهور مجموعة من الإشكالات الاجتماعية، وتدهور الخدماتِ

العامة مقابل ارتفاع معدلاتِ الفقر، والطلاق، وانتشارِ معدلاتِ البطالة وتفشيها على نطاقٍ واسع، وليصيب المرأة من جرائها أكثر الضرر (محفوظ، 2018: 16–17).

إن «نسبة البطالة الوطنية للنساء من صاحبات الشهادات العليا تقدر بـ 43.8 في المائة مقابل 23.7 في المائة للرجل» (محفوظ، 2018: 18)، فضلاً عن التمايز في الأجور بين النساءِ والرجال في عدد من القطاعات؛ فأجورُ النساء أقلّ من أجور الرجال، والمرأة في تونس تكون دائماً ضحيةَ سياسةِ الإقصاءِ والتمييز حتى في مجال الترقيةِ المهنية.

هدفت المرأة، على صعيد الجانب السياسي، إلى إصلاح شامل لمسار العمليةِ السياسية، ولتتم إعادة النظر في دورها كلاعب حقيقي في هذه العملية؛ وعلى الرغم من المساواة النظرية في القوانين الانتخابية، وعدم التمييز بين مواطنة كل من الرجل والمرأة، فإنها في معظم الأحيان تكون بمثابة قوانين شكلية لا أهمية لوجودها على أرض الواقع، فلا وجود فعلياً لفكرة تطبيق مفهوم المشاركة في عمليات صنعِ القرارات السياسية التي تخص قضايا الشعب والدولة.

عرقلت هذه الآليات ممارسة المرأة التونسية لحقوقها وحرياتِها على مدار السنوات الماضية (عميرات وآخرون، 2014: 7)، وترتب على انخفاض سقف حرية الرأي والتعبير، مزيد من القمع في ممارسة حق المعارضة السياسية؛ لهذا، طالبت المرأةَ التونسية من خلال مشاركتها بتفعيل ممارسات قيم الحرية والعدالة الاجتماعية دون زيف، كما حدث في عهد بن علي، وشددت المرأة على ترسيخ دعائم الديمقراطية بشكلها الحقيقي، وتداول السلطة بشكلٍ سلمي، ووجود برلمَان مُنتَخَب بصورة مستقلة، وخاضع للقوانين والوثائق الدستورية، كما طالبت بإلغاء جميع أشكالِ التمييز والعنصريةِ ضد المرأة، وبالتمتع بالمواطنة الكاملة من خلال تحقيقِ المساواة بشكلها الحقيقي مع الرجل (فساطوي، 2018: 184).

رفضت المرأةُ التونسية الصورة الشكلية التي استخدم فيها النظام السابق مواطنتها متمثلاً بحزب التجمع الديمقراطي؛ لتصب في مصالحه هو؛ حيث كان تمثيل المرأةِ في البرلمان ظاهرياً غيرَ نشط، فلم تكنِ المرأةُ التونسية فاعلةً ومؤثرة في عملية صنعِ القرارِ السياسي، بل كانت واجهة مزيفة يدعي النظام عبرها ديمقراطية نهجه، وتمتعَ تونس بن علي بنظام حريات مختلف عن بقية الدول العربية، ومستخدماً

شعار اللاعنصرية وحرية تمثيل المواطنة التونسية لحقوقها السياسية (عميرات وآخرون، 2014: 6 – 10، 75).

وفي ظل هذا التحول الديمقراطي طالبت المرأةُ التونسية بالمساواة التامة بينها وبين الرجل، بعد تهميش دام طويلاً، ولتدرج مطالبات أساسية منها تقلد المناصب القيادية في الدولة، بعد أن كانت محصورة في الرجال، ووضع قوانينَ تضمن وجودها السياسي بشكل دائم، مثل تحديدِ نسبةِ « الكوتا» النسائية؛ بحيث لا تقل عن 30% (بحسب توصيات الاتفاقيات الدولية، التي من أبرزها CEDAW)، وأن يجري وضعُ الأسماءِ النسائية في رأس القائمة الانتخابية للحزب السياسي، لكي تزدادَ نسبةُ فرصِ تمثيلِها في البرلمان؛ كما أكدت ضرورة وضع قوانينَ تفرض «الكوتا» في التعيينات الوزارية، فتتساوى مع مشاركة الرجل في عملية صنعِ القرارِ السياسي الذي يخص الشعب والدولة (عميرات وآخرون، 2014: 6–10).

(ج) نتائجُ الثورة التونسية:

لم تكن النتائجُ بعد الثورة التونسية مرضيةً للمرأة، فقد حصلت على ثلاثِ وزاراتٍ فقط، في أولِ حكومةٍ انتقالية بعد الثورة، في ظل حكم حزب النهضة الإسلامي، ويدل هذا العدد على ضعف التمثيل النسائي في التشكيل الحكومي الجديد (علي وآخرون، 2017: 11–14).

وبلغ هذا الضعفُ مداه عندما بلغت نسبةُ النساء اللواتي ترأَّسْنَ القائماتِ الانتخابية 12%، ومن المؤكد أن، هذه النسبة تقلص دورها في عملية صنعِ القرارات السياسية واتخاذها إلى جانب الرجل، وازدادت النتائج المحبطة للمرأة التونسية عندما اقتصرت مشاركتها على أربع نساء فقط، لخوض انتخاباتِ رئاسةِ المجلس، وضآلة هذا العدد مرتبطة بالنسبة الهشة للوجود النسائي في المسرح السياسي التونسي (علي وآخرون، 2017: 11–14).

وعند مقارنة وضع المرأة من حيث وجودها (الظاهري) على الساحة السياسية قبل الثورة وبعدها، ففي انتخابات 2009، زمن بن علي، نجد أن نسبة النساء في المجلس تمثل 27.2%، و كان في عِداد مجلس المستشارين 17 امرأة من أصل 112 مستشاراً، كما حصلت المرأة في تلك السنة على منصب نائبة ثانية لرئيس المجلس؛ أما بعد ثورة 17

ديسمبر؛ فبلغت نسبةُ تمثيل المرأة في المجلس التأسيسي 24%، وقل تمثيلُها الوزاري، وازدادت الأصوات التي تطالب بتطبيق الأحكام الشرعية في الأمور والمجالات التي تخص قوانين الأحوال الشخصية، بعد أن كانت قوانين الأحوال الشخصية في عهد بن علي تصب في صالح المرأة، وبموجبها جرى منعُ تعدد الزوجات، و منعُ وليّ أمر الفتاة من إكراهها على الزواج، كما تم تجريد الرجل من حق القوامةِ في الطلاق، وتم توكيلُ هذا الأمر إلى المحكمة (علي وآخرون، 2017: 11–14)؛ ما يعكس تزايد نسبة المحاصصة للمرأة في أثناء النظام السلطوي، للاستمرار والبقاء في السلطة (Bueno De Mesquita, 2002)، وعدم تسجيل النسب ذاتها بعد التحول في النظام السياسي.

أما على الصُّعُد السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فلم يحدث تطورٌ ملحوظٌ في المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي لحقوق المرأة التونسية؛ فنسبةُ البطالة بين النساء عام 2013 بلغت (21.97%)، في حين كانت بين الرجال (12.67%)، واليوم، مازالت معدلاتُ البطالة بين النساءِ تفوقُ معدلاتِها بين الرجال في تونس، كما ظلت نسبةُ دخولِ المرأة إلى النقابات ضعيفةً جداً؛ ومن ثم، لم تتمكن المرأة في تونس من تحقيق مطالبِها ومصالحها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، بالمستوى الذي تطمح إليه (عميرات وآخرون، 2014: 15).

3– النظرية الثقافية / البنيوية:

تركز النظرية الثقافية على العوامل المتعلقة بالعوامل الدينية، والعوامل الاجتماعية، والعامل الثقافي، وتأثيرها كعوامل معرقلة لحقوق المرأة التونسية بعد الثورة، بينما تركز النظرية البنيوية على العامل المالي، والعامل الإعلامي، والعامل السياسي كعوامل معرقلة لحقوق المرأة التونسية بعد الثورة.

(أ) العوامل الثقافية:

العوامل الدينية:

يحتل الجانب الديني فكر الإنسان العربي ليكون أهم عوامل التأثير والسيطرة؛ مما حد بشكلٍ أساسي من ارتقاء المرأة سياسياً.

يتغير شكل ممارسة المرأة لحقوقها السياسية عند وصول الأحزاب الدينية إلى

السلطة، ويتقلص دورها ويتحدد بناءً على توجهات تفكير هذه الأحزاب، التي تؤكد حرمةَ دخولِها المعتركَ السياسي بناءً على تفسيراتها الخاصة للنصوص القرآنية والأحاديث (ربابعة، 1997: 9–11)؛ فتعتبر «عملَ المرأة في المؤسسات ومشاركتَها في الانتخابات نوعاً من الاستغلال لصوتها وجهدها، بل تكريساً لعبوديتها « (بوهاها، 2006: 104)، وهناك رأيٌ يشير إلى أن: «القاعدةَ الرئيسة في نظام الاجتماعِ الإسلامي هي أن دائرة عمل المرأة هي البيت و ليس الإذن بخروجها منه إلا رخصةً وتيسيراً؛ فيجب ألا يحمل على غير معانيه و مقاصده» (بوهاها، 2006: 105)، وقد يزداد معدل التقليص والتهميش للمرأة العربية بناءً على اختلاف الأديان و المذاهب الإسلامية، «ولا ننسَ هنا من ذكر الدراسات المشيرة إلى دور الدين في قمعِ النساء حتى لا يكونَ لهنَّ أيُّ نوعٍ من أنواع المشاركة السياسية» (العرادي، 2019: 19)، وعلى النقيض من ذلك، وجود دراسات أخرى تشير إلى أن «الدين يشجع على وجود المرأة في الحياة السياسية؛ وعليه يكون الدين غير عائق لمشاركتها» (العرادي، 2019: 19).

لا يمكننا هنا إغفال دور الفضائيات الدينية ذات التوجهات المتطرفة؛ ما أسس أفكاراً لرموز دينية تقضي أن «مكان المرأة في البيت وليس العمل» (قرامي، 2014: 97).

العوامل الاجتماعية:

إن التنشئة الاجتماعية عملية تربوية هدفها تشكيل أفكار الفرد وسلوكياته بما يتوافق مع قيم المجتمع ومعتقداته وتوجهاته؛ حيث تسهم المدرسة كمؤسسة اجتماعية تربوية في بناء هذا الجانب وصقله، ويلاحظ على الكتب المدرسية التونسية عامةً وقبل الثورة خاصة –التي يتم تدريسها لطلاب المرحلة الابتدائية وصولاً إلى المرحلة الثانوية– تعمدها إقصاء دور المرأة وبطولتها في الأحداث التاريخية التي مرت بها تونس، والتركيز على كفاح الرجل و بطولاته الوطنية، ويعكس هذا تهميش دورها في المجتمع، لاسيما أن مرحلة التعليم لها مكانة مهمة في بث وعي لدى الأجيال، و تأثير سلوكي مباشر على معتقداتهم الأيديولوجية.

تعزز مثل هذه التنشئة مجموعة من السلوكيات القائمة على التمييز النوعي ضد المرأة التونسية لاسيما فيما يتعلق بدورها السياسي في المجتمع (خليفي، 2019).

ويأتي دور الأسرة ليساند مفاهيم التنشئة الاجتماعية السلبية تجاه المرأة؛ إذ إن «التنشئة الاجتماعية غالباً ما تقوم على التفريق ما بين الجنسين على أساس الواجبات والسلوكيات المفروضة على كل منهما؛ من حيثُ طبيعة الجنسِ المحددِ للمتطلبات الاجتماعية، ومع أن هذه الأسس تحمل نوعاً من المنطق من حيث التمييز المبني على أساس الطبيعة الخاصة بكل جنسٍ على حدة، فإنّ الإشكاليةَ تبرز عندما تصلُ بالتمييزِ إلى درجة حرمانِ الإناثِ من حقوقٍ ممنوحةٍ لهن بموجبِ الشرائعِ السماوية؛ إذ إن الرجال يمارسون سلطاتِهم بموجب العاداتِ والتقاليد، وليس بموجب المعطيات الدينية» (ربابعة، 1997: 7–8)؛ ذلك أن التنشئة في بيئةٍ اجتماعية تقليدية تعطي أهميةً للعادات والتقاليد التي ترفض خوضَ المرأة المعتركَ السياسي بقدرٍ أكبرَ من أهميتها للقانون الذي كفل حق المرأة السياسي، حينئذٍ تقلُّ استجابةُ المجتمعِ للقيم التي تنادي بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات السياسية، وترجَّح القيم التي ترفض ذلك بشكل قطعي؛ كونها ترى أن هذه القوانين مصوغة بناءً على الأفكار والمعتقدات الغربية التي تتصادم مع التقاليد العربية (ربابعة، 1997: 7–8).

العامل الثقافي:

تتسم الثقافة العربية بثبات القيم التقليدية، فتجعلها راسخة ومتوارثة غير قابلة للتغيير، فعلى سبيل المثال، التفسيرات الدينية المتزمتة تقلص دورَ المرأة خارجَ نطاقِ الأسرة، وتحصرُ أهميةَ دورِها في نطاق تربيةِ الأبناء وإسعادِ الزوج، فضلاً عن تأثر بعض الشرائح الاجتماعية (النساء، الرجال، رجال الدين) بالعادات والتقاليد التي لا ترى ضرورةً لدخول المرأة المعتركَ السياسي (ربابعة، 1997: 7–8).

مازالت الثقافة الذكورية (النظام البطركي) في تونس تسيطر على عقلية الرجل وعقلية المرأة أيضاً، فإن «النسقَ القيميَّ والثقافيَّ بما يحتويه من قواعدَ و ثوابتَ سلوكية لم يعد يتوافق مع التطوراتِ الاجتماعية، وصار يشدُّ المرأةَ إلى الوراء ويجعلُها تتخلفُ عن ركبِ الحضارة» (ربابعة، 1997: 7–8).

(ب) العوامل البنيوية:

العامل المالي:

إن الدعم المالي للمرشحات التونسيات، وخصوصاً في الحملات الانتخابية، ضعيف، ولا وجودَ لمؤسساتٍ معينة تقدم الدعمَ المالي لمن ترغب في الترشح للانتخابات، كما أن المرأةَ التونسية لا تتمتعُ باستقلالية اقتصادية، ولا تمتلك الثروةَ التي تمكنها من خوضِ العملية الانتخابية (علي وآخرون، 2017 : 15–16).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يلاحظ ضعف الشفافية في مسألة تمويل الحملات الانتخابية؛ ومن ثم، أصبح هناك تمييز تسبب في خرق مبدأ المساواة بين المترشحين والمترشحات داخل القائمة الانتخابية الواحدة؛ وعلى الرغم من ذلك لم يكن هناك سعي حكومي لتفعيل القوانين المتعلقة برقابة الموارد المالية للأحزاب والجمعيات (دراوي وآخرون،2015: 35)؛ فأبرز الأنظمة المتحولة من سلطوية إلى ديمقراطية تسعى إلى بذل مخصصات مالية للنساء لتحظى بتمويل كافٍ لخوض المعترك السياسي (شميتر و أودونيل، 1986).

العامل الإعلامي:

إن الوسائلَ الإعلامية قادرةٌ على بلورة الرأي العام والتأثير على المتلقي وتشكيلِ الوعي الثقافي في المجتمع؛ إلا أن العديد من البرامج التلفزيونية التونسية حاولت أن تحصرَ دور المرأة التونسية في صورة نمطية تتمثل في كل من الأم والزوجة، وإخراجها من نطاق المجال السياسي، وذلك من خلال إسناد المهام القيادية والريادية للرجل، إضافةً إلى ذلك، المسلسلات التونسية التي تظهر المرأة التونسية بشكل متكرر في صورة المرأة الضعيفة أو المغلوب على أمرها في الوقت ذاته، وتركز على إظهار أهمية دور الرجل في حياة المرأة والأسرة والمجتمع بأكمله، لذلك، فالإعلام التونسي في هذه الحالة يخلق ثقافة أفضلية الرجل على المرأة لدى الجماهير؛ ومن ثم، تتقلص أهمية وجودها وجدوى مشاركتها للرجل في مجال التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (خليفي، 2019؛ يوسف، 2007: 16–20).

العامل السياسي:

يعكس هذا العامل عدمَ رغبةِ القيادات السياسية في تونس قبل الثورة وبعدها بتمكين المرأة من حقوقها السياسية والقيادية بصورة واقعية؛ فمنذ عام 1956 عندما تمكنت المرأة في تونس من خلال التشريعات الخاصة بها من الانخراط المباشر في الحياة السياسية، والاجتماعية و الاقتصادية لم يكن وضع المرأة التونسية المتقدم في العالم العربي من ناحية القوانين واقعياً وفعلياً في الحياة السياسية؛ حيث كانت مشاركتها السياسية قبل الثورة شكلية ووفق ما يتناسب مع رغبات النظام، وبعد التطورات السياسية التي صاحبت الثورة وصعود حزب النهضة الإسلامي إثر انتخابات عام 2011، تعالت الأصوات والمطالب التي تنادي بتطبيق الأحكام الشرعية فيما يتعلق بنصوص الأحوال الشخصية؛ وبناءً عليه، لم يكن هناك تقدم من ناحية القوانين والتشريعات التي تكرس مشاركة المرأة التونسية في الحياة السياسية، وتؤمن التوازن السياسي بين المرأة والرجل لتحقيق الديمقراطية التشاركية بمفهومها الحقيقي؛ لذلك، أصبحت المرأة التونسية في حالة دفاع عن مكاسبها التاريخية وحقوقها المدنية بدلاً من العمل على تطوير القوانين السياسية التي تزيد من تمثيل المرأة في المسرح السياسي التونسي داخلياً وخارجياً (بن عبادة، 2014).

فالسياسة العربية تتميز بكونها حقاً مُحْتَكَراً من قبل الرجال فقط، فضلاً عن غياب ثقافة تداولِ السلطة بين الأحزاب السياسية، واحتكارها لفترة طويلة لصالح حزب واحد ليس في صالح حقوق المرأة، بل العكس تماماً.

وما زاد في تهميش الدورِ السياسي للمرأة في تونس ضعفُ دورِ المجتمع المدني، وخصوصاً في التنظيمات التي تهتم بالقضايا والشؤون السياسية للمرأة، كما أن ضعفَ الآلياتِ الديمقراطية في المجتمع أسهمَ في تقليلِ الوجود السياسي للمرأة وتهميشه. (علي وآخرون، 2017: 16–15).

إضافة إلى ذلك، هناك ضعفٌ في مسألة الوعي السياسي؛ حيث «يرتبط نشوء الوعي السياسي بمستوى الثقافة السياسية في المجتمعات؛ إذ إن الوعيَ والثقافةَ من أهم محدداتِ الحوارِ الشعبي الذي يسهم بشكلٍ إيجابي في تقبُّلِ الطرفِ الآخر، مهما اختلفنا معه في المعتقدِ أو في الأيديولوجية السياسية « (العرادي، 2019: 110).

الخلاصة والخاتمة:

تبعاً لدراسة الدورِ السياسي للمرأة التونسية في ثورة 17 ديسمبر 2010، والأسبابِ السياسية، والاجتماعية والاقتصادية التي دفعتْها لمناهضة نظام زين العابدين بن علي، ووصولاً إلى العوامل التي أسهمت بشكلٍ مباشرٍ في انتكاسة النتائج التي طالت حقوقَ المرأة التونسية بشكلٍ أساسي بعد الثورة، وبخاصةٍ ما يتعلق منها بتراجع دورِها في الحقل السياسي، تمحورت استنتاجاتُ الدراسة حول النقاط الآتية:

1 – استمرار مواجهة المواطنة التونسية لمجموعة تحديات تسببت في تراجع دورها السياسي، وسط التحولات والتطورات الديمقراطية التي حدثت في الساحة السياسية التونسية بعد الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي.

لم تنجح التشريعات والقوانين الداعمة للحقوق السياسية للمرأة في إيصالها إلى مراكز صنع القرار؛ إذ إن المرأة التونسية في حاجة إلى دعم حقيقي من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومن غير الممكن النجاح دون التخلص من عثرة تخصيص دعم الأحزاب السياسية للمرشحين الرجال دون نظيراتهم المواطنات، واعتماد المرشحات التونسيات على جهودهن الذاتية في العملية الانتخابية يحد من دور النساء ويضعف تمكينهن السياسي.

2 – وجود عدة أبعاد لاستمرارية تهميش الدور السياسي للمرأة التونسية بعد نجاح الثورة، وعدم اقتصاره على البعدين: القانوني والسياسي للدولة؛ فالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لها دور مهم في تحقيق مكاسب تتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز المشاركة السياسية الفعالة للمرأة في تونس.

3 – خاضت المرأة التونسية ثورة 17 ديسمبر 2010؛ لإنهاء حقبة الفساد، واحتجاجاً على تردي الأوضاع، وذلك من خلال الإطاحة بنظام سياسي واقتصادي واجتماعي، والانتقال إلى نظام ديمقراطي قادر على تحقيق مطالب المواطنين المتمثلة في توفير الحقوق الأساسية للشعب، ورفع مستويات المعيشة، كما ركزت المرأة على المطالب السياسية المتمثلة في بناء دولة مدنية تكفل للمواطنين جميعاً الحريات والمعتقدات والتعددية السياسية، وترسخ مبدأ المساواة بشكل تام ليكون للمرأة

التونسية صوتٌ حقيقي في مختلف مؤسسات الدولة؛ بحيث لا يقتصر دورها كعضوة في البرلمان، وإنما يزداد نشاطها السياسي على نطاق أوسع يمكنها بشكل مباشر من صنع القرار السياسي وإدارة شؤون الدولة.

4 – إن للمرأة التونسية دوراً فاعلاً في مجال الممارسة السياسية؛ ما يؤكد وعيها بأهمية دورها ومشاركتها السياسية في تغيير مسار واقعها الذي عانت منه على مدار سنوات عديدة؛ وفي الوقت ذاته سعت المواطنة في تونس لإثبات ذاتها أمام الشعب، كونها ليست أقل كفاءة من الرجل في دورها السياسي، إلا أن هناك تحديات وعقبات شكلت حائلاً أمام تفعيل دورها ومشاركتها السياسية من أهمها: العوامل الثقافية، والسياسية، والمالية والإعلامية؛ ما أدى لضعف تمثيلها السياسي بعد نجاح الثورة.

5 – قابلية المجتمع العربي للانصياعِ لبعض الأصوات الدينية التي تُرَوّج للأفكار المتطرفة ضد المرأة، وتؤكدُ ضرورة الإقصاء السياسي لها، وعدم تمكينها من الوصول إلى المعترك السياسي، ومثلُ هذه الأصوات ساعدت بشكلٍ كبير على تقليص أهمية المرأة من الناحية السياسية، وتهميشها، ويعود ذلك إلى سيطرة الدين والخطاب الديني الروحاني غير المنطقي على أفراد المجتمع العربي.

6 – إن الانتقال الديمقراطي يؤثر على مسار الاستقرار السياسي؛ كونه يرتبط بوجود نهج قائم على أساس المواطنة المتساوية، لذلك فإن استقرار المشاركة السياسية الفعلية للمواطنة التونسية وتطورها مرهونان باستكمال البناء الديمقراطي في تونس؛ إذ إن عملية الانتقال الديمقراطي في تونس أحدث حالة من التقدم في مختلف ميادين الحياة السياسية، لكنه لم يصل إلى المستوى الذي تتطلع إليه المرأة التونسية.

7 – الدورُ السياسي الذي قامت به المرأةُ التونسية في إسقاط النظام، لم يسهمْ في اكتسابها الثقة من قبل الشعب التونسي، بل تراجعتْ نسبةُ تمثيلِ المرأةِ في البرلمان التونسي، وهُمّش دورُها بشكلٍ واضح، في التشكيلين: الحكومي والبرلماني.

ومن المؤكد أن هذا التراجع أسهم في إضعاف دورها في الساحتين: السياسية والقيادية؛ فهناك شريحة كبيرة من المجتمع لاتثقُ بالقدراتِ السياسية للمرأة، وترى أنها غيرُ مؤهلةٍ لهذا المجال كالرجل، ومَن أسهم في غرسِ مثلِ هذه الأفكارِ الرجعية داخلَ المجتمع هي الأصوات المتطرفة التي تنادي بتطبيق التفسيراتِ الدينية وإقحامِها في

السياسة، وتُرَوّجُ لفكرة أن دخولَ المرأة ميدانَ السياسة مُحَرَّمٌ شرعاً، وهنا يزدادُ عمقُ المشكلةِ؛ لأن بعض آراء التياراتِ الدينية المتطرفة يؤخذُ بها في المجتمع، حتى لو لم تكن مقنعةً وعقلانية؛وذلك بسببِ السيطرةِ الدينية على عقولِ الشعوبِ العربية.

8 – تَبنّي الدولة مبادئَ المنهجِ العلماني في صياغة الدستورِ والقوانين، والعمل على تطوير التشريعات الداعمة لحقوق المرأة غير كافٍ لتعزيز الديمقراطية التشاركية وتفعيل دورها السياسي؛ ومن ثم، يصبح دخولها إلى المسرح السياسي بلا قيمة فعلية، إنما وجودُها يكون بهدف خدمةِ مصالح سياسية معينة.

9 – توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقةً ارتباطية بين تعدد أشكال الممارسات السياسية للمرأة من جهة، وفاعلية دورها من جهة أخرى؛ إذ لايمكن تفعيل دورها سياسياً دون توسيع نطاق ممارساتها، وذلك من خلال ضمان وجودها في مؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والأحزاب السياسية ومراكز رسم السياسات العامة للدولة.

التوصيات والدراسات الاستشرافية:

1 – تبنّي الدولة مبادئَ المنهج العلماني في صياغة الدستور والقوانين، وتطبيقُها بشكلٍ واقعي في الحياة السياسية.

2 – العملُ بمضمون القوانين التي تُمَكّنُ المرأةَ سياسياً وقيادياً وتساويها مع الرجل في الحقوق والواجبات.

3 – أن يكونَ الإعلامُ العربي منصفاً في تبنّي قضايا المرأة، و قادراً على تعزيز الوعيِ الثقافي والقِيمي بدور المرأة ونضالها ضد الفساد والأنظمة غير الديمقراطية.

4 – تحتاج قضايا المرأة في العالم العربي إلى كثير من البحث والتحري، خاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية؛ للنهوض في مستواها ومواكبة الأنظمة السياسية المعاصرة.

5 – تطبيق دراسة مقارنة بين حالة المرأة التونسية ونظيراتها في دول عربية أخرى، في ظل تغيير الأنظمة والانتقال من نظام إلى آخر، ومن تلك الأمثلة العراق ومصر.

المراجع:

إبراهيم، إسحاق. (2005). *نظريات القانون والحق وتطبيقاتها في القوانين الجزائية*. (ط2)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2005). قضايا جوهرية ناشئة عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ص4. تم الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/CESCR101.pdf

أودونيل، غولير؛ وشميتر، فيليب. (2017). *الانتقال من الحكم السلطوي: استنتاجات مبدئية حول الديمقراطيات غير المؤكدة (المتذبذبة)*. ترجمة وفاء العرادي. الكويت: مطابع القبس.

أونيل، باتريك. (2017). *مبادئ علم السياسة المقارن*. (ط2) ، دمشق: دار الفرقد.

الباز، داوود. (2006). *النظم السياسية للدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

بن عبادة، سماح. (2014). حقوق المرأة التونسية ثمنتها التشريعات وكبلها الواقع. *صحيفة العرب*، تاريخ النشر 26 أكتوبر 2014. الرابط: www.alarab.co.uk

بوهاها، عبد الرحيم. (2006). *الإسلام الحركي*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

ثابت، أحمد. (1999). *الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

الخطيب، عمر إبراهيم. (1982). التنمية والمشاركة السياسية في أقطار الخليج العربي. *مجلة المستقبل العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. (40): 18.

خليفي، حسين. (2019). *العنف المسلط على المرأة التونسية في الإعلام ومناهج التدريس بعد الثورة*. تاريخ النشر 22 فبراير 2019. الرابط: www.raseef22.net

دراوي، درة. (2018). *النساء التونسيات في الشغل والحركة النقابية*. تونس: فريدريش أيبرت. الرابط: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/15344.pdf

دراوي، درة؛ ومنصري، أنور؛ وهاني، نجيل؛ وسعيداني، زينب. (2015). *المسار الانتخابي ومشاركة النساء في تونس*. تقرير حول ملاحظة الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014. الرابط: https://tn.boell.org/sites/default/files/uploads/2015/04/rapport_final_de_la_ligue_des_electrices_tunisiennes.pdf

ربابعة، غازي. (1997). دور المرأة في المشاركة السياسية. *مجلة المفكر*، (5): 166–194.

رجائي، أسماء؛ و حامد، عزة؛ و نبيل، نيفين؛ و رضا، شيرين؛ و الإسلام، سيف؛ و محمد، روفيدة. (2018). *التمكين السياسي للمراة العربية في مصر– تونس*. ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي. الرابط: https://democraticac.de/?p=51478

السويدي، محمد. (1990). *علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص176.

شطناوي، فيصل. (2004). *النظم السياسية والقانون الدستوري*. الأردن: دار الحامل للنشر والتوزيع.

عثمان، ماجد؛ و جرجس، حنان؛ و أبو العلا، محمد. (2013). *تطلعات المرأة المصرية بعد ثورة 25 يناير*. مصر: بصيرة المركز المصري لبحوث الرأي العام. الرابط:
http://www.baseera.com.eg/Reports2.aspx?ID=104

العرادي، وفاء. (2019). *المرأة والمشاركة السياسية: أسباب تباين التمثيل النسائي*. الكويت: مطبعة الجليب، ط2.

العزاوي، رحيم. (2008). *مقدمة في منهج البحث العلمي*. الأردن: دار دجلة.

علوان، محمد. (2014). التمييز المحظور في القانون الدولي، *مجلة سياسات عربية*. (7): 96–111. الرابط:
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue007/Documents/Siyassat07-2014_alwan.pdf

علي، أشرف؛ و كمال، حسناء؛ وعبد الجواد، حسناء؛ و وزير، رابعة؛ و محمد، محمد. (2017). *دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية و الغربية، دراسة حالة: الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية تونس (2001 – 2015)*. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي. الرابط: https://democraticac.de/?p=47417

عميرات، كريمة؛ وسعيداني، جيهان؛ ومراصي، سناء؛ ومراصي، فاتن؛ والتومي، هاجر؛ وفرحات، فاتن. (2014). *ورقة سياسات عامة حول دعم المشاركة السياسية للمرأة التونسية*. مركز هي للسياسات. –14. الرابط:
http://admin.heya-program.net/Files/Pubs/Pub_05152016031859.pdf

فساطوي، عمر. (2018). *مشاركة النساء في السلام، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي*. بيروت: مؤسسة فريدريش إيبرت. مركز دراسات المرأة. الرابط:
https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/14513.pdf

قرامي، آمال. (2014). *ثورة النساء مخاوف من الربيع العربي*. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث.

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (2015). *دور المرأة في الحراك الثوري*. القاهرة. الرابط:

https://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2015/03/Women-and-Revolutionary-Movement.pdf

هلال، علي الدين. (2016). *دور النساء في الدول العربية و مسارات الإصلاح والتغيير*. المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية. القاهرة. 1–21. الرابط:

http://www.arabwomenorg.org/mediafiles/conferences/Papers/FarisMasdour-paperF.pdf

يوسف، حنان. (2007). *دور الإعلام في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع. منظمة العمل العربية*، الندوة القومية حول نحو مزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة في العمل. دمشق. 1–44. الرابط: https://alolabor.org/355/

Bueno de Mesquita, B., Smith, A., Siverson, R., & Morrow, J. (2003). *The logic of political survival.* Cambridge, MA: The MIT Press.

Grugel, (2002). *Democratization a critical introduction.* Palgrave Macmillan.

Huntington, S. (1968). *Political order in changing societies.* New Haven: Yale University Press.

قـدم في : يناير 2020

أجيز في : ديسمبر 2020

JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

The Decline of Women's Political Role in Tunisia Post the Revolution (2011-2013)

Alaa A. Rouh Aldeen - Wafaa A. Alaradi

University of Kuwait

Academic Publication Council

ISSN: 0253 - 1097

Vol. 49 - No. 4

2021